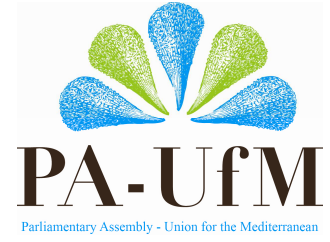


الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط



مسودة بيان قمة رؤساء برلمانات الاتحاد من أجل المتوسط مرسيليا، 7 نيسان / أبريل 2013

نحن، رؤساء برلمانات الاتحاد من أجل المتوسط، المجتمعون خلال القمة الأولى المنعقدة بتاريخ 7 نيسان / أبريل بمرسيليا،

- نعرب عن قلقنا إزاء ضخامة تحديات التحول الديمقراطي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط والأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالدول المتوسطية في الاتحاد الأوروبي، ومخاطر انعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء،
- نؤيد بقوة زيادة تعزيز دور الاتحاد من أجل المتوسط كمخطط لمشروع موجه شامل، والذي يؤثر بشكل ملموس وإيجابي على حياة شعوب المنطقة، مع التنويه بجهود الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لتنفيذها هذا العام لمشاريع إقليمية في مجالات المياه، وتعزيز قيادة المرأة في الأعمال، وخلق فرص العمل والخدمات اللوجستية،
- ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء ضعف الالتزام السياسي والدعم المالي من أجل تنفيذ المشاريع الرئيسية المخطط لها في عام 2008 في إطار قمة الاتحاد من أجل المتوسط المنعقدة في باريس،
- مقتنعون بأن بذل حكومات ضفتي البحر الأبيض المتوسط لمزيد من الجهود بشكل ملحوظ هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للمواطنين للعيش في الحرية و الكرامة ولتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة،
- نصر على أن يتم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، على قدم المساواة، وأن يكون في خدمة جميع الشركاء، وتسوده روح الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة،
- 1. نعتقد أن الديمقراطيات التمثيلية مع البرلمانات القوية هي أفضل ضمان لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية وتجنب الفجوة بين القادة والمواطنين؛ لذلك ندعو البرلمانات الوطنية في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي لتقديم دعم على سبيل الأولوية لبرلمانات الدول التي تعتبر في طور التحول من أجل إرساء أسس لأنظمة برلمانية فعالة وكفؤة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط؛
- 2. نرى أن المواطنين الذين أتينا للاستماع إليهم في إطار منتدى أنا ليند للبحر الأبيض المتوسط بمرسيليا يشكلون مجموعة من الأفكار والمهارات التي ينبغي أن تعمل الحكومات والبرلمانات ومؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط من خلالها على بناء شراكة حقيقية، إذ لا يمكن أن تتطور هذه الشراكة إلا على أساس تشريعات تضمن لمنظمات المجتمع المدني العمل دون عوائق و بكل شفافية ؛
- 3. نعتبر أن السلطات المحلية والإقليمية هي روابط دعم رئيسية لظهور السياسات الإقليمية المستدامة التي تتلاءم مع الخصوصيات المحلية ولتنفيذ مشاريع ملموسة وشاملة؛ لذا ندعو أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بينهم بهدف التمهيد لتطبيق اللامركزية في جنوب المتوسط كجانب هام من جوانب التنمية والمشاركة الديمقراطية؛
- 4. نرى أنه من المناسب أن تعمل البرلمانات مع السلطات المحلية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني جنباً إلى جنب من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز التكامل الإقليمي في جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط ومن خلال مرونته منتدى أساسي لتعزيز الشبكات الإقليمية والشبه إقليمية، وهياكل ومشاريع التعاون؛
- 5. نعتقد أنه ينبغي تعزيز رؤية إطار التعاون في الاتحاد من أجل المتوسط. إذ يعد الغرض منه هو اقتراح الحلول في هيئة مشاريع للبنية التحتية والبيئة والطاقة والتعليم وخلق فرص العمل ودعم مشاريع الشباب والتي ينبغي أن يتم الاعتراف بملفها التعريفي العام. ويجب أن تسهم البرلمانات الوطنية والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إسهاماً كبيراً في تشكيل دعم سياسي قوي، وتمكين الاتحاد من أجل المتوسط من التركيز على تنفيذ

المشاريع التي تعتبر مهمته الرئيسية. ولذلك ينبغي أن يصبح عام 2013 عام الشروع في إنجاز هذه المشاريع؛ ونحن ندعو حكوماتنا لتوفير التمويل اللازم واحترام الالتزامات التي تعهدت بها خلال قمة الاتحاد من أجل المتوسط المنعقدة ببافيس عام 2008، وباعتبارها جزء من شراكة دوفيل؛ نعتقد، علاوة على ذلك، أن الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تدعو لإنشاء بنك للتنمية من أجل المتوسط؛

6. ندعو الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى مواصلة سعيها نحو تحقيق التأزر مع السلطات العامة، والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وخاصة بهدف التعرف على مبادرات جديدة وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط؛

7. نعتقد أن أولوية إنشاء فضاء أوروبومتوسطي للتدريب المهني والتعليم العالي والعلوم والبحوث؛ يتطلب بشكل خاص تقديم المزيد من الدعم الهيكلي من أجل توطيد الجامعة الأوروبومتوسطية وتنفيذ برامج التعليم العالي التي تتماشى مع مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط؛

8. نعتبر أن الكرامة واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ينبغي أن توجه التعاون بين الضفتين بهدف التقارب بين الشعوب وتعزيز الحوار الثقافي والديني والحضاري، خصوصا، وأنه يعتبر عاملا رئيسية في مكافحة جميع أشكال الإقصاء والتمييز على أساس الجنس، والعنصرية وكراهية الأجانب والتطرف؛ و ندعو لهذا الغرض إلى تسريع تنفيذ الشركات لتسهيل حركة الأشخاص؛

9. نعتقد أنه لا ينبغي أن تشكل الصراعات التي لم يتم حلها بعد في المنطقة، بأي حال من الأحوال، ذريعة لتأخير التقدم الفعلي لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط والتي ينتظرها المواطنون، وبالموازاة مع ذلك، فإن كل الجهات الفاعلة بما فيها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية مدعوين لتحمل مسؤولياتهما من خلال الحث على استئناف المفاوضات في الشرق الأوسط؛ ونعتبر أن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تسمح بإقامة سلام واستقرار دائمين في المنطقة؛

10. ندعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والمؤسسات الشريكة إلى العمل من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن في منطقة الساحل والصحراء وتنفيذ برامج التنمية المشتركة ورفع مستوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لدول هذه المنطقة؛ ونعتبر أن هناك حاجة إلى تعاون فعال وإتباع نهج جماعي من خلال الأدوات القانونية والتنمية المشتركة للقضاء على الإرهاب وصلاته بالجريمة المنظمة العابرة للحدود.